القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/7-A
5 فبراير 2003
الأصل: بالإنكليزية/الإسبانية

مذكرة من الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

تقرير المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات

(بافارو، 29-31 يناير 2003)

نحيل بهذه المذكرة إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التقرير المرفق الذي تلقته الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

الملحقات: 1

إعلان بافارو

إن البلدان الممثلة في مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبـــي الوزاري التحضيري الإقليمي بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المعقود بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبـــي، تفهم أن:

مجتمع المعلومات يعتبر نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة والمعلومات مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاه والتقدم وأنه يمثل فرصة لبلداننا ومجتمعاتنا، طالما أن من المفهوم أن تنمية مجتمعنا في سياق عالمي ومحلي تتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبيل تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحماية البيئة، والارتقاء بالسلم، والحق في التنمية، والحريات الأساسية، والتقدم الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي. وتشعر بلدان الإقليم أن المناصرة الراسخة لآرائها وأولوياتها في المحافل العالمية، بما في ذلك القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2003-2005، ينبغي أن تشكل عنصراً أساسياً في استراتيجية الإقليم بشأن مجتمع المعلومات.

وبلداننا، وعياً منها بالحاجة إلى توفير فرص متساوية في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي استخدامها، ملتزمة بالقيام بإجراءات للتغلب على الفجوة الرقمية، والتي تعكس الاختلافات القائمة فيما بين البلدان وداخلها بالنسبة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالنسبة للتعليم والصحة وسبل الحصول على المعارف، والتي تشكل أيضاً عنصراً في هذه الاختلافات.

إننا نعتقد أن النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات واستخدامها على النحو الصحيح ينبغي أن يمثل أحد الشواغل الأساسية لبلداننا وهو ما من شأنه أن يساعد على تعزيز روابط الصداقة القائمة على مبدأ المساواة في الحقوق.

وبلدان الإقليم الممثلة في مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الوزاري التحضيري الإقليمي بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إذ تضع نصب أعينها إعلان الألفية والقرار 183/56 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين،

1. تعتمد المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) يظل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ورفاه الأفراد والمجتمعات يشغل مكاناً جوهرياً في الأنشطة الرامية إلى بناء مجتمع المعلومات. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتفاع بها لا غنى عنهما لإشباع حاجات الأفراد والجماعات والمجتمع بصفة عامة؛

(ب) يوجه مجتمع المعلومات صوب القضاء على الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، وتجنب بزوغ أشكال جديدة من الاستبعاد، ليصبح قوة إيجابية من أجل شعوب العالم كافة بواسطة المساعدة على تقليل التفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية، علاوة على التفاوت داخل البلدان؛

(ج) ينبغي لمجتمع المعلومات أن يخدم المصلحة العامة وأن يهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي بواسطة المساهمة في استئصال الفقر، وخلق الثروة، والنهوض بالتنمية الاجتماعية وتعزيزها، والمشاركة الديمقراطية، والتنوع اللغوي، والهوية الثقافية، في نفس الوقت الذي يكفل فيه فرصاً متساوية في اكتساب وسائل الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بينما يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية لكفالة استخدامها بكفاءة وبنظام؛

(د) يعتبر النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المنخرطين في بناء مجتمع المعلومات، وفقاً للإطار القانوني الساري في كل بلد؛

(ه) يشتمل الجهد المبذول لبناء مجتمع المعلومات على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتفاع من هذه التكنولوجيات من خلال صياغة إجراءات محلية وإقليمية وعالمية واستخدامها في الأغراض العامة والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والرعاية الصحية والتعليم؛

(و) يعتبر إدماج جميع القطاعات المعرضة للتضرر من الناحية الاجتماعية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البالغين المسنين، والأطفال، والمجتمعات الريفية، والشعوب الأصلية، والأشخاص المختلفين في قدراتهم، والعاطلين عن العمل، والمشردين والمهاجرين، من الأهداف ذات الأولوية في بناء مجتمع المعلومات. وتحقيقاً لذلك، يتعين التغلب على الحواجز التي تعوق المشاركة، مثل الأمية، ونقص تدريب المستخدمين، والقيود الثقافية واللغوية، والشروط المعينة المفروضة على النفاذ إلى التكنولوجيا الوثيقة الصلة؛

(ز) تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز تدفق المعلومات وتبادلها، وتشجيع نقل المعارف وتحفيز الابتكار وتشكيل رأس المال البشري، في الوقت الذي تساعد فيه على كفالة تعايش التدفق الحر للمعلومات مع احترام الحياة، والملكية الخاصة، والخصوصية، والملكية الفكرية، والسرية والأمن؛

(ح) تتولى الحكومات تصدّر عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع المنشآت الخاصة والمجتمع المدني. ويتم اتباع نهج متكامل يوفر حواراً مفتوحاً وتشاركياً مع المجتمع بأكمله لكي يضم في إطاره جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في عملية بناء رؤية مشتركة من أجل استحداث مجتمع معلومات في الإقليم؛

(ط) مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا ينفصم عنه. ومن ثم ينبغي إجراء حوار سياسات يستند إلى الاتجاهات العالمية في مجتمع المعلومات على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل تسهيل:

- توفير المساعدة التقنية الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية بغية المحافظة على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛
- وتقاسم الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات؛

- وتقاسم المعارف؛
- واستحداث قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية؛

(ي) يتم ضمان النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للقانون الدولي، مع الوضع في الاعتبار أن بعض البلدان تعمل وفقاً لتدابير أحادية الجانب لا تتوافق مع القانون الدولي وتخلق عراقيل أمام التجارة الدولية.

بيان من الولايات المتحدة: "تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النص وتتقدم باعتراضها على اللغة غير اللائقة وغير المتسقة مع الغرض من المؤتمر."

بيان من كندا (سيتم إدراجه)

(ك) إن وجود وسائط إعلام مستقلة وحرة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد، شرط أساسي لحرية التعبير وضمان لتعددية المعلومات. ويتم كفالة ودعم سلاسة نفاذ الأفراد ووسائط الإعلام إلى مصادر المعلومات من أجل تعزيز وجود رأي عام قوي كدعامة للمسؤولية المدنية وفقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية والإقليمية التي تعالج حقوق الإنسان؛

(ل) يتطلب انتفاع البلدان من الثورة الرقمية أن يتم الالتزام بمبادئ عدم التمييز المقبولة بصفة عالمية في إطار المفاوضات القائمة على روح العدل والإنصاف.

2. كما تعتمد مجالات الأولوية التالية:

(أ) النهوض بالبرامج الوطنية لاستحداث مجتمع معلومات يستند إلى استراتيجية وطنية استباقية، وتدعيم هذه البرامج. ويتم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجتمع المعلومات وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تحديد دور ومسؤوليات وأهداف هذه الأنشطة بوضوح. ومن الضروري اتخاذ هذه الخطوات، بدعم من أعلى المستويات السياسية، لتعزيز التعاون الوثيق فيما بين الوكالات والبرامج العامة في الوقت الذي يجري فيه أيضاً كفالة قيام المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية بمساهمة لها شأنها في العملية ومواصلة تلك الأنشطة؛

(ب) النهوض بتشييد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالابتكارات التكنولوجية. وتعمل سياسات النفاذ الشاملة على النهوض بأفضل مستوى ممكن للتوصيلية بتكلفة معقولة من أجل المناطق المبخوسة الخدمة. ولا بد من رصد التقارب التكنولوجي بهدف تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليدية والجديدة من أجل إيجاد أشكال بديلة للنفاذ يمكن أن تساعد على تضييق الفجوة

الرقمية. ويمثل إيجاد معدات نفاذ منخفضة التكلفة ونقاط نفاذ مجتمعية متعددة الأغراض جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال بشأن تقليل الفجوة الرقمية. وسيأخذ التحول الرقمي في قطاع الإذاعة الراديوية في حسبانه إمكانيات كل بلد من أجل السماح باتباع نظم متوافقة يمكن أن تتعايش مع البث التماثلي، علاوة على التصديق على المعايير المشتركة؛

(ج) تحسين خدمات النفاذ. يعتبر توفير النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات بتكلفة معقولة، بما في ذلك النظم العريضة النطاق، وتدعيم البرمجيات الوطنية وصناعة الخدمات، ومواءمة سياسات الوكالات الدولية بشأن العطاءات من أجل السماح بمشاركة الصناعات المحلية المؤهلة واستحداث استراتيجيات، من العناصر الرئيسية في تقليص الفجوة الرقمية. إن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوحدات التنظيمية ذات الأهمية للمجتمع، مثل الجامعات ومؤسسات البحوث، والمستشفيات والعيادات، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمدارس، والبلديات، وغير ذلك من المؤسسات، سيكون على قمة جدول أعمال التوصيلية، بالنظر إلى الدور الذي تقوم به في المجتمع؛

(د) يكون ضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، موضع حماية وتعزيز في مجتمع المعلومات. ويكون للجميع الحق في حرية الفكر والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية الاحتفاظ بالآراء بدون تدخل والتماس الآراء والمعلومات وتلقيها وتقاسمها من خلال أي وسيطة للإعلام، رهناً بالقوانين الوطنية والاتفاقات الدولية. ويعمل توفير الفرص التعليمية للجميع على تسهيل ممارسة هذا الحق؛

(ه) إدارة الطيف الراديوي الكهربائي بما يحقق المصلحة العمومية والعامة ووفقاً لمبادئ الشرعية الأساسية، مع المراعاة الكاملة للقوانين واللوائح الوطنية والاتفاقات الدولية التي تحكم إدارة الترددات؛

(و) اتباع أطر تنظيمية مناسبة تنص على وجود وكالات تنظيمية سليمة ومستقلة تكفل النفاذ إلى أسواق المعدات والبرمجيات في إطار شروط القدرة التنافسية للتكنولوجيات ونوعيتها وتنوعها وحداثتها. ويتم النهوض بالتنافس بوصفه أفضل طريقة لتخفيض الأسعار وكفالة التحديث المستمر للشبكات والخدمات. وبالنظر إلى أهمية المعايير التقنية في تنمية مجتمع المعلومات، ستعمل بلدان الإقليم على الاضطلاع بانتظام بتحليلات اقتصادية وتقنية متعمقة للتأكد من أن مجتمع المعلومات الإقليمي ليس "منعزلاً" عن الاتجاهات العالمية ولا "منحصراً" في حلول تكنولوجية معينة. وسيولى الاعتبار لمعايير وخدمات ونماذج شفرة المصدر المفتوحة؛

(ز) إنشاء أطر تشريعية وطنية ملائمة تضمن المصلحة العمومية والعامة والملكية الفكرية، وتعزز الاتصالات والمعاملات الإلكترونية. إن الحماية من الجرائم المدنية والجنائية ("الجريمة السبريانية") وقضايا التسويات والتصفيات وأمن الشبكات وضمان خصوصية المعلومات الشخصية مسائل لا غنى عنها لبناء الثقة في شبكات المعلومات. ينبغي أن تشكل نظم التحكم المتعددة الأطراف والشفافة والديمقراطية في الإنترنت

جزءاً من هذه الجهود، مع الأخذ في الاعتبار بحاجات القطاعين العام والخاص، علاوة على حاجات المجتمع المدني؛

(ح) تعزيز الاستخدام الكفء للبنية التحتية. ينبغي النهوض بتعظيم التوصيلات فيما بين شبكات المعلومات الرئيسية من خلال إيجاد محاور حركة إقليمية لتقليل تكاليف التوصيلات البينية والسماح بتوسيع الدخول إلى شبكات النفاذ. وسيتم تحديد رسوم استخدام الشبكات والبنية التحتية على أساس معالم قياس موضوعية وغير تمييزية؛

(ط) التماس طرق لتمويل الأنشطة الموجهة صوب بناء مجتمع المعلومات في سياق التنمية الوطنية. وينبغي توجيه السياسات الاستباقية إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة في خدمات التوصيل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي اتخاذ خطوات لكفالة مشاركة منشآت الأعمال في تنمية الأولويات والمشاريع الإنمائية الوطنية والإقليمية وتنفيذها من أجل خلق دائرة قوية لا تعمل فقط على اجتذاب منشآت الأعمال في الإقليم والاحتفاظ بها، وإنما على تعزيز النشاط المحلي لمحتوى تكنولوجي أكبر. وينبغي للقطاع العام أن يستكشف طرقاً مبتكرة لتصحيح إخفاق الأسواق وجلب مجتمع المعلومات إلى جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وبخاصة إلى أولئك الذين يعيشون في الفقر. ويمكن للتشريعات ولآليات التمويل المحلية والإقليمية والدولية أن توفر أسساً لإنشاء شركات تكنولوجيا رفيعة جديدة وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من القيام، على أساس تنافسي، بتمويل العمليات الكثيفة رأس المال الخاصة بإدخال نظم المعلومات والاتصالات في هياكلها التنظيمية. ويمكن تدعيم آليات التمويل الوطنية، إذا ما قامت البلدان النامية، بوسائل مشروعة، بتوليد مواردها الخاصة بواسطة طرح منتجاتها التصديرية في جميع الأسواق المتحررة من جميع الحواجز الحمائية التي تعوق التجارة الدولية. وينبغي ألا تعيق برامج التكيف الهيكلي من تنمية مجتمع المعلومات؛

(ي) توطيد عملية تنمية معروض كاف من رأس المال البشري المؤهل. من الضروري نشر المعلومات بشأن إمكانيات التكنولوجيات الجديدة من خلال تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات، والحملات، والمشاريع التجريبية، والعروض البيانية والمناقشات العامة. وينبغي توجيه دورات "محو الأمية الإلكترونية" نحو تدريب السكان على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وينبغي أن تعمل هذه الدورات على تزويد مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمهارات التي يحتاجونها للاستفادة منها وإنتاج محتوى مفيد ومجدي من الناحية الاجتماعية بما يعود بالفائدة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم الاضطلاع بتكوين والمحافظة على قوة عاملة تكون دعامة لمجتمع المعلومات بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة؛

(ك) التأكيد على تثقيف المستخدمين الرئيسيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المدرسين، وموظفي الحكومة، والأطباء والممرضين، وقادة المجتمعات المحلية. وسيتم إيجاد حوافز للتشجيع على التواؤم مع الأشكال الجديدة للاتصالات والتفاعل معها. ويجب على البلدان أن تسعى

جاهدةً إلى تدنية المشاكل المشتركة الناجمة عن عدم التلاؤم بين المهارات بواسطة العمل بنشاط على التماس ملامح مهنية مناسبة وتحديث الكتب المدرسية باستمرار؛

(ل) النهوض باستحداث مواد محلية مرتفعة النوعية والاستفادة محلياً من المواد العالمية الموجودة مع احترام حقوق الملكية الفكرية. إن الحلول التي تعالج الحاجات الوطنية يمكن أن تكفل مشاركة المجتمع بأكمله، وأن توفر فرصاً للتوعية وبناء القدرات المحلية وجعل صوت الإقليم مسموعاً في مجتمع المعلومات. وينبغي اتخاذ خطوات للنهوض بنفاذ السكان على نطاق واسع وجامع إلى مجتمع المعلومات، ليس فقط كمستهلكين أو مستخدمين، وإنما أيضاً كأصحاب مصلحة أو مشاركين بالكامل، أي، كموردين، ومبتكرين، ومبتدعين ومنشئين للمحتوى والتطبيقات. إن خلق المعارف الأصلية والمحلية والتقليدية والمحافظة عليها، والنهوض بتعدد اللغات في الفضاء السيبراني مسألة أساسية. ومن أجل هذا، يجب استخدام الموارد بأفضل ما يمكن بواسطة تقاسم التطبيقات والمحتويات البرنامجية المفيدة من الناحية الاجتماعية؛

(م) التشجيع على استحداث أعمال تجارية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما التجارة الإلكترونية. وستولى الأولوية إلى تدعيم المنشآت المحلية البالغة الصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إدماجها في الاقتصاد الرقمي. ويجب أن تعزز السياسات العامة من الابتكار وروح المبادرة. وسيتم تشجيع تنمية الشركات القائمة على التكنولوجيا من خلال آليات مثل الصناديق الاستثمارية، ومجمعات التكنولوجيا وحاضنات الشركات جنباً إلى جنب مع مشاركة المؤسسات الأكاديمية وشبكات البحوث. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إقامة آليات خاصة لتشجيع القطاع المصرفي على استحداث تطبيقات آمنة يعوّل عليها، لتسهيل معاملات الاتصال المباشر. وثمة حاجة إلى تدابير تشتمل على مصفوفة عريضة من الأدوات، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات في النظم الجمركية، ونظم الإدارة، وتعظيم النقل، من أجل تسهيل التجارة الإلكترونية وتنظيمها وتنسيقها، وهو ما يجب أن يكون مصحوباً، كعنصر أساسي، بتحسين فرص نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق. ويمكن أن يساهم تحديث البنية التحتية المادية والأطر التنظيمية وتدريب الموارد البشرية في تحقيق زيادة جمة في الكفاءة التجارية وخلق مناخ من الثقة من خلال اتباع تشريعات فعالة لحماية المستهلكين؛

(ن) تعزيز أداء القطاع العام من خلال اتباع أدوات الحكومة الإلكترونية من أجل تحديث القطاع وحسن إدارته. وتعكس الخطوات المتخذة من أجل هذا الغرض نهجاً يجمع بين الخدمات الإلكترونية القائمة على المعلومات المقدمة إلى المواطنين (الحكومة الإلكترونية) وتوفير الخدمات المنفذة بالاتصال المباشر من أجل الجمهور مع توطيد العناصر التشاركية (الديمقراطية الإلكترونية). ومن الضروري العثور على مسارات لإدماج شتى سلطات القطاع العام والوصل بينها بما يسمح بإنشاء نافذة عرض متكاملة للمستخدمين لتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية الموجهة إلى المواطنين. كما أن من الضروري التأكيد على أهمية نفاذ المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بالإدارة العامة من أجل مشاركتهم، والشفافية والمساءلة في الأنشطة الحكومية. وسيتم تصميم تطبيقات حكومية إلكترونية خاصة واستخدامها في شكل حافز لتشجيع الشركات والأفراد على تفضيل المعاملات بالاتصال المباشر.

(س) دمج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق جماهيري في ميدان الرعاية الصحية بهدف تحسين استخدام الموارد، وإرضاء المرضى، والرعاية الشخصية، وتنسيق نظم الرعاية الصحية العمومية، والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي. ويجب تصميم حلول وخيارات مبتكرة لتوفير الخدمات الصحية للمناطق المبخوسة الخدمة. وتتمثل إحدى الأولويات الصحية الإلكترونية الأخرى في منع انتشار الأمراض وعلاجها والسيطرة عليها؛

(ع) استحداث وتنفيذ شبكات، وتدابير لقياس التقدم في الأداء، وآليات تعليم إلكتروني مبتكرة. وسيتم دعم إدخال وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى من خلال إنشاء صيانة شبكات موارد بشرية تضفي الطابع المؤسسي على التدريب الجاري للمدرسين والمعلمين الذين يعتبرون العمود الفقري للإبداع. وسيتم الانتفاع من أفضل الممارسات من كافة أنحاء العالم لإيجاد مواد تدريس عالية الجودة ويسهل الحصول عليها لمعالجة مشكلة حمل المعلومات وتسهيل نقل المعارف إلى المستوى الوطني. ويشكل تنمية القدرة على التحليل الانتقادي للمواد المتاحة في الفضاء السيبراني جزءاً من هذه الجهود. وسيتم تكريس اهتمام خاص للتدريب المتعدد اللغات ولاستخدام برمجيات الترجمة وتطويرها. وستولى الأولوية إلى توسيع قدرات الربط الشبكي الخاصة بمؤسسات البحوث الإقليمية عن طريق توطيد الشبكات الأكاديمية المتقدمة وتعزيز نظم الابتكار الوطنية من خلال الشبكات الرقمية؛

(ف) تدعيم قطاع وسائط الإعلام المتعددة في البلاد. ويؤدي هذا القطاع وظيفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية قيمة جداً في مجتمع المعلومات. وتعزيز وتوسيع صناعات الثقافة الخاصة بالبلاد على درجة كبيرة من الأهمية لوجود الإقليم وبروزه في مجتمع المعلومات العالمي ولإعادة تأكيد الهوية الثقافية المتعددة للإقليم؛

(ص) تعزيز التعاون الدولي في جميع المجالات الآنفة الذكر. إن التعاون الوثيق فيما بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية، في جميع أوجه مجتمع المعلومات، يعتبر اليوم أكثر أهمية عن ذي قبل، ولذلك ستغتنم الفرص التي تطرحها المؤسسات المالية الإقليمية في هذا الشأن. والمجتمع الدولي مدعو لتوفير التعاون التقني والمالي على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي على حد سواء. ونحن نعيد التأكيد على الحاجة إلى قيام البلدان المتقدمة بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بشأن إتاحة المساعدات الإنمائية الرسمية. فمن الضروري أن تمتثل جميع البلدان لجميع أوجه توافق الرأي الذي تم التوصل إليه في هذا المؤتمر. إننا ندعو تلك البلدان المتقدمة التي لم تتخذ بعد إجراءات ملموسة للوفاء بالمستوى المستهدف من تخصيص نسبة 0,7% من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدات الإنمائية إلى القيام بذلك؛

(ق) إن إنشاء فرق عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن مواضيع مخصوصة يمكن أن يسمح بالانتقال السلس والأكثر تلاحماً وتجانساً إلى مجتمع المعلومات، ويتيح الفرصة لتنمية جهود التكامل الإقليمي ويساعد على زيادة القوة التفاوضية على الصعيد الدولي. وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبـــي ملتزمة، على سبيل

الأولوية، بالمشاركة الأكثر نشاطاً في المحافل العالمية، علاوة على المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة. كما أنها ملتزمة بتشكيل شراكات دولية جديدة وبتحويل القائم منها، وذلك من خلال، من جملة أمور، الشبكة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبـــي التابعة لقوة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعو بلدان الإقليم المجتمع الدولي إلى اتباع آليات ملائمة وخلاقة تكفل مشاركة الإقليم وتمثيله الكاملين في هذه المحافل من أجل ضمان أوسع مساهمة ممكنة في عملية تشكيل مجتمع المعلومات العالمي؛

(ر) الدعوة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لصون البيئة واستدامتها، والعمل، في هذا الصدد، على الترويج لاستخدامها من أجل التخفيف من حدة الكوارث والوقاية منها، مع الوضع في الاعتبار بإمكانية تضرر الإقليم بأكمله من الكوارث البيئية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة ذات النظم الإيكولوجية الهشة؛

(س) مواصلة العمل على زيادة وتعزيز استحداث وإنشاء نظم وآليات لتقييم الأداء ونشر المعرفة بذلك والتي تشمل تدابير ومؤشرات مجتمعية تعكس الجهود التي تبذلها بلدان الإقليم في إنشاء مرافق من أجل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في السياق المجتمعي؛

(ت) تكريس اهتمام خاص لاتباع استراتيجيات وسياسات تسهل النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات من أجل النهوض بالصادرات والاستثمارات في الإقليم؛

سيتم تقديم المبادئ والقضايا ذات الأولوية المذكورة آنفاً باعتبارها مساهمة الإقليم في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وقد تساعد الحكومات على رسم سياسات واتخاذ الخطوات الضرورية لبناء مجتمع المعلومات.

ويشعر المشتركون في مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبـــي الوزاري التحضيري الإقليمي بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المعقود بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبـــي بالامتنان لحكومة الجمهورية الدومينيكية على تنظيم المؤتمر ويدعونها إلى تقديم هذا الإعلان كمساهمة في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي المرحلة الأولى للقمة التي ستعقد في ديسمبر 2003.

وأخيراً، فإن الاتحاد الدولي للاتصالات، والوكالات الأخرى الوثيقة الصلة، وبوجه الخصوص اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبـــي على الصعيد الإقليمي، مطالبون بدعم البلدان في متابعة الاتفاقات المعتمدة في هذا الإعلان وتنفيذ استنتاجات وتوصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.